

# المخزومي ومجسّات التلقي

( المخزومي - الجملة - أقسام الكلام - اسم الفاعل - الزمن )

د. رياض عبود الحسيني

قسم اللغة العربية / كلية الاداب / الجامعة المستنصرية

د. مؤيد آل صوينت

قسم اللغة العربية / كلية الاداب / الجامعة المستنصرية

## ملخص :

ينضوي البحث تحت حاضنة النقد اللساني الذي رُقن بشأن الأفكار التي طرحها الدكتور المخزومي وهذا النقد الذي ارتكز على مبانٍ وخلفيات لسانية متنوعة بعضها حايت تقسيمات الاستاذ المخزومي وبعضها ران المقتربات النظرية التي انطلق منها.

انطلق البحث من تخوم التوصيفات المؤسسة للسائد من محاولات بث الافكار وتحاقلها للوصول الى مناخ تعددي يتساقق والقيم الابداعية التي ركزها النحاة الاوائل عبر المسائلة والتدقيق.

تتمظهر التصورات المسوّرة مفهوم الجملة بمحدداتٍ نظريةٍ متشابكة ،بين التوجه الإبلاغي والرؤية الشكلية و طبيعة العلقه التي تشدُّ مجموعةً من الألفاظ لتروّزها في مساطر الإيواء ضمن حظيرة المفهوم أو أطر الاقصاء ؛ لتغدو مجموعة توصف بالانهمام في قضية عولجت منذ أول المدونات النحوية وإن لم يُشر إليها على نحو صريح بسبب طبيعة تلك المدونات ،ممهورة بعدة اصطلاحية توسم بالاتكال الذي يمنحه المصطلح ويُسبغه على المفاهيم المحايثة له أو الواقعة تحت ظلاله ،غير أنّ المعيار التوصيلي لم ينعقد عن مجمل التصورات المُستقاة بشأن مفهوم الجملة والتي جرى روزها ضمن معظم المعالجات اللسانية ، وإلى بعض هذا المعنى يُشير **مارتينييه** بقوله ((إن الجملة هي الملفوظ الذي ترتبط كلُّ أجزاءه بعنصر منه يكون محور الإبلاغ ))<sup>(1)</sup> وجاء انبجاسُ جِلّ هذه المفاهيم اللسانية المعاصرة إلى الدراسات النحوية عند العرب المحدثين في الدراسات التي حايتت الجملة وما تنطوي عليه من تداخلٍ وتخراج ،لاسيما مفهوم الوظيفة كمتصّور ذهني وكمصطلحٍ لفظي ،فاقتبس في بعض التعريفات العامة ،من ذلك تعريف **المخزومي** الجملة بأنها ((الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغةٍ من اللغات ،وهي المركّب الذي يبيّن المتكلّم به أن صورةً ذهنيةً كانت قد تألفت أجزاءها في ذهنه ،ثم هي الوسيلة التي تنقلُ ما جالَ في ذهن المتكلّم إلى ذهن السامع)).<sup>(2)</sup>

لاشكَّ أنّ وضع تعريفٍ علمي للجملة من أشق مباحث الدرس اللغوي مثلها في ذلك مثل الكلمة والاسم والصفة ،وباقى أجزاء الكلام ،حتى أنّ بعض علماء اللغة يرى أنّ الهدف النهائي من الدراسة النحوية لأي لغةٍ من اللغات هو تحديد الجمل وأنواعها في هذه اللغة. ومع ذلك ،فإنّ أي محاولة في هذا الصدد كتلك التي قام بها **المخزومي** لا بدّ أنّ تستند إلى معايير ثابتة وشاملة ودقيقة فما المعايير التي استند إليها **المخزومي** في تحديد مفهوم الجملة في اللغات واللغة العربية كما قال؟ يرى أحد الباحثين أنّ معاييرها اختلط بعضها ببعض ،فهي تتمثّل أحيانا بطول الجملة وقصرها ،وتارة بدلالة الجملة على المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه أو هي الصورة الذهنية ،وتتصل أحيانا أخرى بالتركيب وعناصره ووحداته مثل المسند والمسند إليه والإسناد ، ولكنّ القاسم المشترك الذي يجمع بين هذه المعايير جميعا أنها ليست معايير لغوية ،وإنما هي معايير فلسفية ومنطقية تستعمل ألفاظاً ( ليست من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ) كما يقول **الزجاجي**(ت337هـ) (هـ) ، فالمعنى التام أو الكلام المفيد شيء خارج عن اللغة يقرره العقل والمنطق ،لأن المعنى المقيد هو علاقة ذهنية تربط بين صوت معين أو مجموعة الأصوات وشيء خارج اللغة مادياً كان أو معنوياً، أما المعيار الثاني الذي يستند إليه في تحديد الجملة ،فهو معيار الطول والقصر ،أي التركيب الطولي أو الأفقي للجملة. فيرى **المخزومي** أنّ الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى ،أو هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا. أما أنها الوحدة الكلامية الصغرى فهو تعريف لم يقل به المنهج العلمي الحديث ،بل العكس هو الصحيح ،أي أنّ الجملة هي الوحدة الكلامية الكبرى ،أما الوحدة الكلامية الصغرى فهو الفونيم. أما المعيار الثالث الذي وضعه **المخزومي** في تحديد الجملة فهو التركيب الذي يتألف من مسند ومسند إليه وعلاقة الإسناد ،وهو معيار لا يتصل باللغة وإنما يتصل بفكرة الأسناد و أركانه ،أي بالتحديد المنطقي للجملة ،كما يتصل أيضاً بالدراسة النحوية التقليدية التي يرفضها **المخزومي** ،ولعلّ **سيبويه**(ت180هـ) هو أول من استعمل هذا المعيار في تحديد الجملة. نحن - بحسب **خليل**- أمام معايير متعددة في تحديد الجملة متناقضة مختلطة ،بعضها خاطئ وبعضها غامض ،فإذا كان النحو غير واضح المفهوم والجملة أيضا غير واضحة المفهوم ،فكيف كان التطبيق

؟أو بعبارة أخرى: إذا كان هذا هو التصور النظري لمفهوم النحو ومفهوم الجملة، فكيف تمّ التعامل معهما على المستوى التطبيقي؟ وهما على هذا النحو من الاضطراب وعدم الوضوح<sup>(3)</sup>، يمثّل هذا الكلام تلخيصاً لأبرز المباني المعرفية التي شَيّد عليها (خليل) مساراته النقدية فيما يخصّ **المخزومي** ومحاولته في وضع تحديد معيّن للجملة، وعلى الرغم من أن الطابع النقدي المزاج بين اللغة النحوية الصرف وتعالقها مع ركائز عقلية اصطبلت بصبغة لغوية معينة، فإنّ المنتبج لما رفته يجد بعضاً من الغرابة والتساؤل بشأن ما طرحه على محددات الأستاذ **المخزومي** للجملة، فهو يسجّل عليه ابتعاد معاييرهِ عن كونها لغوية واقترابها من تخوم حقول ومعايير معرفية أخرى، ولم يذكر لنا الأستاذ **خليل** المحددات اللغوية الخاصة التي يمكن على مسبارها توضيح الجملة من دون الاستناد الى الإفادة والطول والقصر وما إلى ذلك من مصبّات تروّز طبيعة التوصيف ومدى دقته، فضلاً عن أن عبارة (المحددات اللغوية) عبارة غامضة، فما هذه المحددات؟ وكيف يمكن الركون إليها؟ ما طبيعة الضوابط الثاوية خلفها؟ وما هي المسورات التي تسور ما يدخل ضمن اسارها وما يخرج عنها؟ كلّ ذلك لم يذكره الأستاذ **خليل** ولم يعط ولو إشارات بسيطة بشأنه. ويسم بعض الباحثين **المخزومي** ومحاولته التجديدية بافتقارها إلى إدراك المفهوم الوظيفي الذي تنصهر فيه عناصر التصنيف النحوي ومقومات الدلالة عامة، **فمهدي المخزومي** مثلاً يرى أن الجملة تجمع بين وظيفتين لغويتين: الوظيفة العامة التي تشترك فيها الجمل جميعاً مما ليس له محل من الإعراب وما له محل منه، وهو نقل ما يستحدث في ذهن المتكلمين من أفكار إلى السامع، والوظيفة الخاصة، كأن يكون لها محل من الإعراب فُتستعمل مُسندا أو نعنا أو حالاً مبيّنة لهيئة صاحبها أو موضحة لجمل قبلها، وهكذا ينتهي إلى تصور ثنائي لمفهوم الوظيفة فيجعلها صنفين: وظيفة لغوية ووظيفة نحوية، فكأنما يعزل الوظيفة النحوية عن الرسالة الدلالية للنص المفوظ<sup>(4)</sup>، غير أن مثل هذا التوصيف لعمل **المخزومي** لا يتسق وما يتوخاة، فلم يقد بتفكيك الجانب التقني عن الجانب الايصالي للجملة كما سجّل على محاولته، بل كان مراده توضيح طبيعة التوصيف بشكل يتساوق ومحددات المفهوم المفحوص، فالمعالجة النحوية عملية منتمية لأحياز المعرفة المقننة وما يدخل ضمن اسارها من حمولات ذات بعد محدد، على وفق اعتبارات واشتراطات منتمية للحقل النحوي بتوصيف وطبيعة معروفة لمشاعل النحاة وعدّتهم المعرفية الخاصة والتروع التي يمتاحون منها جلاً تصوراتهم ومسالكهم في أثبات وتبني ما يرومونه من أفكار وقواعد تأسيسية تأخذ على عاتقها وضع مسارات معبّدة لطبيعة البحث النحوي وما يتوالج معه، أما دعوى فصله للوظيفة النحوية عن الحمولات الدلالية للجملة فغير سديدة، إذ التمازج بين التوصيفين لا يمكن فكّه إلا من ناحية علمية لسير الأسس التي يقوم عليها هذا التمازج وكيفية تشكّله، وهو مراد **المخزومي** فيما سجّله في هذا المضمار. وجاء تأثير طبيعة التفوهات التي طرحها **خليل** متسللة لمعظم الباحثين الذين تناولوا هذه التفوهات بالترييض والتمحيص فنلّفنا أستاذنا **الغزوي** يؤاخذ **المخزومي**-متابعة **حلمي خليل**-تعريفه الجملة بانها (الوحدة الكلامية الصغرى، أو هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً) في حين يرى **حلمي خليل** -كما ذكرنا- أن الجملة هي الوحدة الكلامية الكبرى، وأن الفونيم هو الوحدة الصغرى بحسب المنهج العلمي الحديث على حدّ تعبيره، ونجد أنفسنا هنا مجبرين على الوقوف أمام هذه العبارة المعيارية التي سجّلت على غلاف مدونة **المخزومي** بصورة فرعية، وطبيعة التتبّع الذي سلكه (**خليل**) في رصد ما يقدمه **المخزومي** وما يتقطّن إليه في ضوء هذه العبارة التي هي من صنيع أستاذه **مصطفى السقا**، وينبغي أن نذكر ما

سجله باحث معاصر على هكذا تصور، فمراد المخزومي هو غير ما انطلى على حلمي خليل، إذ أراد عموم الكلام، موضحاً هذا في العبارة المنشعبة من القيد الذي ذيل التعريف: أو هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً، ((فهو يرى أن الكلام أوسع من الجملة، فإنه قد يشتمل جملاً أو نصاً مؤلفاً من جمل يحسن السكوت عليها كما يقولون، لإفادتها معنى من المعاني، والأصل فيها الجملة الإسنادية كالمبتدأ والخبر، والفعل وفاعله أو ما قام مقامه، وقد تكون الجملة دون ذلك كجملة النداء، وجملتي الإغراء والتحذير، كما أنه لم ينتطع هنا بأنه يستمد رؤيته من الدرس اللساني الحديث، ولكنه يجري في سياق الدرس اللغوي العربي ((<sup>5)</sup>، ولعل الذي أغرى حلمي خليل هو العنوان الفرعي الموضوع تحت عنوان الكتاب:

أما دعوى أن الأنموذج الذي قدمه لا ينتمي إلى القدماء أو المحدثين، ففيه تجن على عمل **المخزومي**، لاسيما عند روزه على ما صنيعه في تحديد مفهوم الجملة، فضلاً عن ذلك فإن محاولة استعراض كل المجهودات الحديثة في تعريف الجملة تخلص إلى نتيجة واحدة، مفادها أن كل التحديدات – على الرغم من محاولة بنائها على أنقاض الحدود النحوية القديمة- فإنها ظلت تدور في فلكها وتعتمد نفس المعايير المتبناة: معيار الشكل (التركيب) ومعيار الدلالة (المعنى) (( ذلك لأنها في جوهرها ليست خاصة بالنحو العربي، بل قد نجزم بأنها عامة لكل الأنحاء حتى أمكن اعتبارها من الكليات اللغوية ))<sup>(6)</sup>، وردد باحث معاصر المؤاخذات التي سجلها **خليل**، فنجده يرقن عن **المخزومي**: يغلو بعض الباحثين في رمي منهج نحائنا القدماء بالخطأ، لأن حظ الجملة من عنايتهم كان قليلاً، فلم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلا حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر في الجملة، والنعت الجملة، والحال الجملة، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك، ويتهممهم لذلك باتهامات نبراً إلى الله منها، ونربأ بباحث أن يقع فيها، فهم (كانوا يتخبطون في هذه الدراسة) وهم (لم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث بحيث تضم إليها دراسة الجملة) وبعد هذا كله يقول (لايبد لنا من أن نصح نهج القدماء، ونعيد إلى هذه الدراسة اعتبارها الذي جار عليه تعنت النحاة وتملحهم وجهلهم موضوع دراستهم) مسجلاً على **المخزومي** هنا أخذه ببعض ما أشار إليه المرحوم إبراهيم مصطفى، ويختم كلامه أن **المخزومي** في دراسته للجملة، كان يعتمد على أساس ما ثم ينقضه إذا لم يطرد له في غيره، وقد أسرف –على حد تعبيره- في رمي النحاة بالخط والجهل والإفساد، وأسرف في تقديمهم دون أن يقدم البديل في كثير من الحالات، وكان الأشبه به أن يحترم لهم وجهة نظرهم، وألا يأخذهم بما أخذهم به من عنف وقسوة، مع أنه لم يخرج عنهم في كثير، اللهم إلا ما سمّاه (مركباً لفظياً) وقف به في مرحلة غير محددة، فلا هو جملة إسنادية ولا هو جملة غير إسنادية، ولا هو استقصى كل هذه النماذج وصنّفها بحيث يستقيم له ما يريد<sup>(7)</sup>.

وعلى الرغم من الطابع السجالي الذي يلفت ما سجله الباحث على **المخزومي**، فإن مسأيرة الرؤية الاستكشافية عند **المخزومي** تختزن ضمناً الوقوف عند الأنساق الثاوية خلف الطروحات التي رقتها بشأن الدرس اللغوي القديم والمسارات التي سلكها في معالجة موضوعة الجملة، أما ما ذكره الباحث الكريم واتهامه **المخزومي** بما أوردناه فلا مسوغ له من زاوية علمية بحته، فمعظم الدراسات المتتبعة لكيفية تعامل المدونات النحوية مع الجملة تكاد تتفق بوسمها بفقر

التناول المنهجي لها ، لاسيما إذا وضعنا بالحسبان البعد الإفرادي وهيمنة الملفوظ بما هو عليه من استجلاب الشاهد والانشغال بتقنيين القواعد النحوية والبرهنة عليها ، الأمر الذي بسط ظلاله على المساحة الأوسع من التفكير والتحليل عند نحائنا القداماء ، إلا أن هذا لا يعني عدم انهماهم بالجملة ومحاولة وضع تحديد معرفي يُلجأ إليه عند الاحتياج ، إلا أن مثل هذه الدفوعات المعرفية بقيت تلامس الذهنية اللغوية من وراء اهتمامات تبدو أكثر أهمية لمدوني أشتات النقوش الهادفة في تلك المدة إلى تريبض الحدود ، ودعوى **المخزومي** بقله ما دَوّن عن الجملة في التصنيف اللغوي التراثي لم يكن رأياً وتراً ، فهذا باحث معاصر - غني بموضوع الجملة وتتبع ما دَوّن بشأنها - يرقن (( لم يعر النحو العربي القديم تعريف الجملة ما يستحقه من الاهتمام ، ما نعثر عليه في كتب النحو عبارة عن إشارات متفرقة بين الأبواب النحوية ، وقلمًا نجح نحوي في تحديد الجملة بكيفيات مرضية ومقتعه نسيباً ))<sup>(8)</sup> ويجب ان نتذكّر أن مدوّنة سيبيويه - وهي المدوّنة العربية البكر - لم تذكر الجملة بتعريفٍ وإنما بتصورات أجرائية أطرت الخطاب الميتا-لساني الذي يتوافر على رصيّد نظري ينضاف إلى تدرّج وتكامل في المادة العلمية أفضيا إلى تصوّر عن الجملة ، فشيخ النحاة لم يتحدّث عن الجملة على الرغم من أنه لم يترك شيئاً من هياكل الجملة العربية إلا وبحثه . أما دعوى تشييد المخزومي لأسس ومن ثمّ نقضها ، فهو اهتبال لم يقمّ صاحبه ما يؤيده ، إلا مسألة واحدة وهي الجملة الشرطية التي عبّر عنها بالقول : إن المخزومي اشترط الإسناد أساساً تقوم به الجملة ، وعندما خذله الإسناد في إحداث فكرة تامه في أسلوب الشرط ، لأنه يتكون من جملتين تربطهما أداة شرط ، كل منهما جملة تحقق فيها شرط الإسناد ، ومع ذلك لم يكتمل معنى كامل ، ولا فائدة يحسن السكوت عليها ، تراجع بعض التراجع فقال (( ليست جملة الشرط جملتين الا بالنظر العقلي ، والتحليل المنطقي ، أمّا بالنظر اللغوي فجملة الشرط جملة واحدة ، وتعبير لا يقبل الانشطار ، لأن الجزأين المعقولين فيها إنما يعبران معاً عن فكرة واحدة ، لأنك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخلت بالإفصاح عمّا يجول في ذهنك ، وقصرت عن نقل ما يجول في ذهن السامع ))<sup>(9)</sup> وسمّى كل واحدة من جملتي الشرط والجواب (عبارة) أي عبارة الشرط وعبارة الجواب ، ويضيف الباحث : لست أدري ماذا يقول **المخزومي** عن (قائم أبوه) في جملة مثل (محمد قائم أبوه) فقد تحقق الإسناد بين (قائم) و (أبوه) وهي مع ذلك ليست في هذا السياق - جملة مستقلة ، فضلاً عن لجوء المخزومي إلى النظر العقلي الذي عابه على النحاة في اعتبارهم كلا من ركني الشرط (جملة) وبعد أن تفضّل عليهم وأقرهم على تقسيمهم للجملة إلى اسمية وفعلية ووصفه بأنه (( تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي )) استدرك في الحال (( ولكنهم بنوا دراساتهم اللغوية على غير منهجها فلم يوفقوا الى تحديد الفعلية من الاسمية )) ووصف هذا التحديد بأنه تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض

(10)

ويلاحظ أنه لا حديث مباشر للمخزومي عن الطريقة التي صنّف بها هذه الجملة (الشرط) إلا أنه يُفهم ضمناً من مجموع أقواله أنه نظر الى طبيعتها الخاصة ، فهو لم يصنّفها على أساس (المسند) كما فعل مع غيرها من الجمل الأخرى التي ذكرها ، لذا جعل حديثه عنها مستقلاً عن غيرها . لكن ثمة سؤالاً يبقى مطروحاً هو : لماذا عدّ المخزومي الجملة الشرطية **جملة** مرة وعدّها أسلوباً ؟ أو أنها تحتمل الأمرين مرة أخرى ؟ هل هذا بسبب حيرة المخزومي في هذه الجملة ؟ أو أنها تحتمل الأمرين ؟ الحقيقة هناك غموض لم يفصح عنه المخزومي<sup>(11)</sup> وهذه الملاحظة تختزن الكثير من الوجاهة ، لأنّ ما قدّمه **المخزومي** بموضوع الجملة يُفترض به

الاطراد والشمول، غير أن النظر إلى الخصوصية التي تنفرد بها جملة الشرط من نواحيها التركيبية والدلالية وطبيعة الارتباط العلائقي بين جزأها، يحتم استكشاف التنوع المعرفي الذي يحايت هذا التركيب المتفرد، وهو ما حاول **المخزومي** بثّه في الالتباس الحاصل بشأن الشرط، على أننا يجب أن نتعوّد فكرة أن العلم ليس ((جسماً من المعرفة، ولكنّه نسق افتراضات، أي نسق من التخمينات والتوقعات التي لا يمكن تسويغها مبدئياً، ومع ذلك نعمل بها طالما أنها تتماشى مع الروايز)<sup>(12)</sup> أما دعوى الغموض فيما قدّمه فغير واردة، فهو عزل الجملة الشرطية ووضع لها تخريجاً منفرداً، لما تتميز به من خصوصية وعدم تناسق مع باقي الجمل المُصاغة في العربية. مع كل ما تقدّم، يجب التذكير بمخاض مهم، مفاده أن تعريف الجملة إشكال قديم حديث، فقد حاولت الأنحاء التقليدية وبعض اللسانيات الحديثة أن تعرّفها، لكنها لم تنجح في وضع تعريفٍ دقيقٍ وشاملٍ ومقتع، وأول عائق يحول دون تحقيق هذا الهدف يتمثل في صعوبة تحديد طبيعة المعايير المعرفّة ((فلا المعايير الشكلية قادرة وحدها على القيام بهذه المهمة، ولا المعايير غير الشكلية قادرة على القيام وحدها بذلك، وقد يجري استمزاج معايير متعددة، ورغم ذلك لا يتم الحصول على تعريفٍ غير قابل للجدل))<sup>(13)</sup>.

ولم تسلم المسارات الفرعية للجملة من الاختلاف والجدل، فبعض كبار المستشرقين من أمثال **ركندورف وبروكلمان** يجوزون تقديم المسند إليه في الجملة الفعلية، وهو ما تبناه **المخزومي**، وقد أطلق **ركندورف** على هذا النوع من الجمل مصطلح الجملة الفعلية ذات الترتيب المعكوس *der verbalsatz mit inversion* الأمر الذي لم يرق لباحثين آخرين، الذين يتبنى بعضهم وجهة نظر النحاة البصريين في اعتبارها جملة اسمية كبرى، ولقد اعتمد هذا الأساس **المخزومي** عندما قال ((الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلاً سواء أتقدم المسند إليه أم تأخر))<sup>(14)</sup>، ويرى **المهيري** أن **المخزومي** لم يتعرض لمختلف المشكلات التي يمكن أن يثيرها هذا الاعتبار المخالف لما ألفه الناس من آراء في هذا المجال، ولعلّ إهماله لهذه المشكلات وإعراضه عن تقديم حلول لها راجعان إلى أنه اقتصر على مثال واحد هو (البدر طلع) ولا يخفى أنّ هذا المثال لا يثير أي مشكل، نظراً إلى أن الاسم مفرد مذكّر وإن علاقته بالفعل هي الفاعلية، فالفعل لم يقترن بما يسميه النحاة ضميراً ويعتبرونه فاعلاً، والاسم مرفوع، وبهذا يخضع لحكم الفاعل، إلا أن الجملة الفعلية المبدوءة باسم لا تأتي حسب هذا النمط فقط، فعلاقة الاسم بالفعل الذي بعده ليست الفاعلية دائماً، كما أنه ليس مرفوعاً دائماً، والفعل الوارد بعده ليس في جميع الحالات بصيغة المفرد المذكر، وهذا من شأنه أن يثير مشكلات تحتاج إلى حل حتى يُجتنب الاضطراب في تحليل هذه الجملة. ونذكر من هذه المشكلات مشكلة إعراب الاسم الوارد في الصدارة ومشكلة اللواحق التي يقترن بها الفعل عندما يكون الفاعل مثنى أو جمعا. غير أن محاولة **المخزومي** هذه لقيت نقداً علمياً راکزاً لا ينتمي إلى الحقل النحوي، وإنما جاء من الحواضن الأصولية، فرأيه القاضي باعتبار الجملة المزدوجة جملة فعلية واحدة تقدّم فيها الفاعل على الفعل فتكون (البدر طلع) هي نفس جملة (طلع البدر) لأنه لا يطرأ بتقديم الفاعل فيها على الفعل أي جديد إلا تقديم المسند إليه وهو لا يغيّر من طبيعة الجملة ولا من معناها، وأما قصة تأخر الفاعل عن الفعل رتبة فهي تعسفات وتفلسفات ألزم بها النحاة أنفسهم، وقد أوقعتهم في كثير من المشكلات على حد تعبيره، ويقول في موضع آخر: على أن تصور الضمير المستتر في قولهم: زيد جاء إنما كان من تعلمات النحاة، وهو مما ضاق به الدارسون وبرم به الشداة منهم خاصة، وتصور الضمير المستتر الذي لا يظهر بحال نوع من الخيال الذي لا يربطه

بالواقع سبب، فكنا الجملتين ،اعني :جاء زيد ،وزيد جاء ،فعليتان ليس فيهما إلا إسناد واحد ،وأن جملة(زيد جاء) جملة فعلية تقدم الفاعل قصرا وتوكيدا<sup>(15)</sup>، ولا يخفي الصدر اتفاقه المبدئي مع المخزومي في وقوع شيء من التكلف والتفلسف غير المنسجم مع طبيعة البحوث اللغوية وظيفتها أحيانا في كلمات النحاة حين حاولوا تحليل القواعد العربية وصياغتها في قوالب الفلسفة الإغريقية .ولكنه عاد وسجل عليه أن هذه المحاولات أو جملة منها في الأقل لم تكن أكثر من مجارة مع روح العصر وثقافته ولغته العلمية آنذاك لإعطاء ضوابط فنية ومدرسية عما كانوا يدركونه مسبقا بوجداناتهم اللغوية الأصيلة ،وعلى هذا الأساس-والتعبير للصدر- يمكننا أن نعلق في المقام بما يأتي:

**إن القول بأن جملة (البدر طلع)فعلية يجعلنا أمام مفارقات لا يمكن حلّها وتفسيرها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:**

1. كيف نفسّر صحة قولنا ((ذهب الناس ))وعدم صحة(الناس ذهب) وإنما الصحيح (الناس ذهبوا).
2. صحة قولنا(قام محمد وعلي) وعدم صحة (محمد وعلي قام) بل الصحيح(محمد وعلي قاما).
3. صحة قولنا (طلع الشمس)وعدم صحة(الشمس طلع)بل الصحيح (الشمس طلعت).
4. صحة قولنا(جاء رجل)وعدم صحة(رجل جاء).

ومرجع الثلاثة الأولى إلى اشتراط التطابق بين المبتدأ وخبره في الأفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير .. ومرجع الفرق الأخير إلى اشتراط تعريف المبتدأ وعدم جواز الابتداء بالنكرة ،وهذا يبدو شرطاً تعديلاً بناءً على افتراض أن الفاعل يبقى على فاعليته مع تأخر الفعل أيضاً ،إذ لا يُعرف وجه لاشتراط كون الفاعل معرفة في حال تقدمه ورفع اليد عن هذا الشرط في حال تأخره .بخلاف ما إذا افترض تغيير جوهر العلاقة في حالتي تأخر الفاعل وتقدمه وأن الجملة في الحالة الأولى فعلية والعلاقة فيها إسنادية لا يحتاج فيها إلى معرفية الفاعل والجملة في الحالة الثانية اسمية والعلاقة فيها حملية ،والنسبة الحملية بوصفها تطبيقاً للمحمول على الموضوع أهمية ومركزية فيها بحيث اشتراط أن يكون معرفة متعينا بأحد أنحاء التعيين .وهكذا تلجنا الوجدانات اللغوية إلى اعتبار الجملة المزدوجة جملة مركبة من جملة فعلية صغرى وجملة اسمية كبرى<sup>(16)</sup> ،ويجدر أن نسجل هنا أن نقد الصدر لما ذكره المخزومي وتعليه أن طبيعة التفلسف عند النحاة راجعة إلى مجارة روح العصر ولغته السائدة آنذاك، يقترب من تحليل بعض المستشرقين لبعض التحديدات اللغوية التي قدمها النحاة العرب ، يقول برافمن((أؤكد أننا مضطرون إلى الموافقة على تعريف النحاة العرب كما ورد في أكثر كلامهم ،فهم الذين روا المادة اللغوية بما هي انعكاس أو وصف للتركيب النفسي أو العقلي الذي تركز عليه الظواهر التركيبية المختلفة في فكر المعاصرين لهم))<sup>(17)</sup> ،وهكذا يتضح أن محاولة المخزومي في تفادي الجمل المركبة يواجه جملة من المعطيات الاشكالية التي تربك مجمل النواحي التقعيدية التي عمل عليها النحاة ، لا تؤيده المعطيات الملموسة ولا يسوغه الواقع اللغوي وليست له أي مزية منهجية سوى أنه يدعو الى التشبث بالكليات .



فصل المخزومي آراء المستشرق وليم رايت (w.wg..i) التي وردت في مؤلفة ((قواعد اللغة العربية)) ف ((رايت)) يوجّه نقداً إلى النحاة العرب القدماء الذين كما يرى ((علّقوا أهمية لا ضرورة لها على فكرة الزمن في ذاتها وارتباطه بأشكال الفعل ، وذلك بتقسيمهم الزمن إلى الماضي والحاضر والمستقبل ، ثم خصّوا الفعل الماضي بفكرة الزمن الماضي والفعل المضارع بفكرتي الزمن الحاضر والمستقبل))<sup>(18)</sup> ويعلق المخزومي على ذلك بقوله (إن رايت ينظر إلى تقسيم سيبويه 12/1 وتقسيم ابن يعيش شرح المفصل 4/7) ثم يخلص إلى أن رايت على حق في ملاحظته تلك. ويرى أن الحق يأتيها من جهتين:

الأولى: أن النحاة لم يعيروا دلالة الفعل على الزمن ما ينبغي أن تُعار.

الثانية: أن الفعل العربي القديم لم يعهد فيه غير تينك الصيغتين البسيطتين صيغة (فعل) وصيغة (يفعل) وهذا مظهر من مظاهر الفعل في مرحلته القديمة، ولكن المخزومي يأخذ على رايت عدم تفرقة بين زمن اللغة العربية كما هو ، وزمن اللغة العربية كما قرره النحاة ((فقاته ما فات القدماء أيضا من نظر إلى تعبيرات مختلفة طواها إهمال النحاة وخطهم فيها))<sup>(19)</sup> وقد شاركه حمودة برأي قريب من هذا، والواضح أن كلا الباحثين انتهى إلى أن المستشرقين والمعنيين بالدراسات المقارنة لم يفحصوا بنية العربية نحويًا وهم ينقبون زمنها، بل نظروا إلى صيغ الفعل العربي في نظامه الصرفي كما رأى حمودة أو في نظامه الصرفي وسياقه التاريخي كما رأى المخزومي ، أو إنهم درسوا قواعد النحاة وأحكامهم ولم يبحثوا العربية كما هي، بتأثير تلك القواعد، تحت وهم افتقار العربية إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة، ورأى الباحثان أن الانتقال إلى السياق وملاحظته أوجه الاستعمال اللغوي سيرينا أن العربية غنية بالوسائل التي تميز بين الأزمنة المختلفة<sup>(20)</sup>، ويبدو أن رايت يلمح إلى مشكل الربط بين الزمن الوجودي والزمن اللغوي، وما أفرزه هذا التصور الانعكاسي من تقسيمات، لكن المخزومي يرى ان ورايت لم ينتبه إلى أننا لا يجب أن نخلط بين الزمن الذي تفرزه المعطيات العربية والتخصيص النحوي أو الأوصاف النحوية غير المكتملة التي أقامها النحاة القدماء على هذا النسق، الأمر الذي عبّر عنه بفوات الكثير من التعبيرات التي خلط فيها النحاة و طوها ، لكن الباحث يعود ليسجل ملاحظة مهمة لورايت تتعلق باللغات السامية، يلاحظ ورايت أن ((العلاقات الزمنية هي التي تحدد المجال الزمني الذي يقع فيه الفعل التام وغير التام في السامية))<sup>(21)</sup> بمعنى أن الفعل في اللغات السامية تُحيط به مجموعة من العلاقات الزمنية تحدها المساعدات والروابط وأدوات النفي والشرط والظروف، وهذه العلاقات هي التي تسهم في الإحالة الزمنية. وتتقاطع هذه الملاحظة مع تصور برجشتراسر الذي يرى أن ما يجعل اللغة العربية متميزة عن باقي الساميات متمثل في ((تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها، وذلك بواسطة: إحداهما، اقترانها بالأدوات نحو: قد فعل وقد يفعل وسيفعل، وفي السلب: لا أفعل ، ما فعل ولن يفعل، بخلاف لا يفعل وما يفعل، والأخرى بتقديم فعل كان على اختلاف صيغه نحو: كان قد فعل وكان يفعل وسيكون ما قد فعل إلى آخر ذلك))<sup>(22)</sup> وافتقار المدونات العربية لما يثبت العلاقة بين اللغة والزمن قضية لم ينفرد بها المخزومي، فالمتتبع للمدونات النحوية القديمة يكتشف بسهولة، أن النحاة لم يخصصوا باباً نحويًا مستقلاً لدراسة مقولتي الزمن والجهة، وأن كلّ ما أتوا به عبارة

عن (( إشارات وتلميحات عابرة تذوب في أبواب نحوية أخرى ،ورغم ذلك فإن جمع أشتات هذه الإشارات والتلميحات العامة يكشف عن حقيقة لا مناص من الاعتراف بها ،وهي أن بعض النحاة كانوا يملكون معلومات مهمة عن مقولتي الزمن والجهة ))<sup>(23)</sup>، إلا أن السامرائي الذي يعرض لهذه المسألة يرفض وسم المقولات النحوية من لدن رواد التأسيس بهكذا توصيف ،نافياً وجود نوع من عدم الانهماق بقضية ارتباط اللغة بالزمن وكيفيه هذا الارتباط ،بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بوصفه المخزومي بالباحث الأعجمي وهو وصف قاس ،يقول ((ليس صحيحاً ما يقوله جماعة من الباحثين الأعاجم من أن الزمان ليس شيئاً أصيلاً ،وإن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة )) وينتهي إلى أن ((الباحثين استفادوا الاستدلال على الزمان بصيغ عدة)) يعود بعد ذلك فيقرر ما قرره المستشرقون من قبل ،إذ يقول (( الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغة ))<sup>(24)</sup> ،من غير أن يقدم دليلاً استقرائياً بيّناً في هذا المجال ،بل يستند إلى مجموعه من الآراء لو وضعت في نصابها المعرفي لتحوّلت إلى مصاف ما دونه المخزومي نفسه، وتبدو الاشكالية الحقيقية عنده بأن معظم ما قدّمه من طروحات يتموضع بكونه هامشاً على ما يكتبه المخزومي ،أما دعواه بأن النحاة العرب اهتموا بالزمن ،فالمخزومي لم ينكر ذلك ،وإنما مراده أن الاهتمام به لم يتأت من مراودة النصوص الأصول وارتداد أعطافها ،بل جاء عبر الوقوف عند آراء النحاة التي يعدها المخزومي قراءة لمقولة الزمن في العربية قابلة للتبني والرد ،وينطلق ابراهيم السامرائي في نقده لدراسات المستشرقين الذين يرى بان المخزومي متأثر بهم ، من مسألة اقتران الفعل بالزمن من الناحية التاريخية منتقداً تصورات أصحاب هذا الطرح ، بقوله ((ونستدل من البحث في تاريخ النحو على أن الاقدمين فصلوا القول في هذا وأنهم استفادوا الاستدلال على الزمان من صيغ عدة))<sup>(25)</sup> وفي الواقع أن نقد السامرائي لا يبنى على أساس تحليلي لأن ملاحظات المشتغلين باللغات السامية تستند إلى دراسة لأنساق فعلية يتمظهر فيها الاستعمال الجهي ،فأنساقها تُبنى على أساس تقابل بسيط تام- غير تام ،ويبدو انه لا يفرق بين الجهة والزمن ، يتبدى ذلك عبر المعالجات التي قدمها لتدعيم رأيه بموضوعة الزمن ،وكان المخزومي رائداً في هذا المجال ،فهو من اللغويين الأوائل الذين قدموا جهداً تصنيفياً لبيان الجهات في العربية وإن لم يصطلح عليه بمصطلح الجهة المُستعار من اللسانيات الغربية مصطلحاً لا مفهوماً ،فالعربية ضاجة بالأدوات المعبرة عن النظام الجهي في منظومتها والمخزومي على دراية تامة بهذه الادوات وكيفية استعمالها في المدونات اللغوية العربية وفي نصوصها ،غير أن الكلام يدور حول ارتباط مفهوم الزمن بالنظام الصيغي في العربية ، وهي أقسام عقلية محضة ، أقسام الزمن اللغوي نفسها، أما التفريعات الزمنية الأخرى أو المشترك بين الأقسام فتتنصرف إلى تشعبات أخرى ، يقول حسان ((الأزمنة ثلاثة والفروق فروق جهة ))<sup>(26)</sup>،وعلى الرغم من أن المخزومي حاول أن يصنع جدولاً بما تبدى له من أفكار بشأن الحمولات الزمنية في العربية ، فإن الجدول تعرض إلى بعض الانتقادات من قبل باحث معاصر ،مسجلاً جعله الماضي على رأس الحقل الأول ، ويجعل بعده صيغة (فَعَل) (الماضي) زمن .و في هذه النقطة ،نقطة انقسام الزمن ،تقو الوشائج بين ما هو عقلي وما هو لغوي ،ويعقب عليه بالقول :على الضد مما رآه الدكتور المخزومي: إن أقسام زمن الوجود (فَعَل)صيغة ذات دلالات متعددة والزمن واحد منها .وكذا( الحاضر) ،فالحاضر زمن .أما صيغة (يفعل) (فحالة فعلية ،ويبدو الجمع بين النقائض واضحاً في هذا الجدول ،فاذا تصفحنا ،على سبيل المثال ،ما أدرج تحت زمن(الحاضر)ومنه :الماضي ،المستقبل ،أدركنا أن المخزومي لم يقدم جدولاً زمنياً بل قدم

جدولاً ب(معاني الصيغ الفعلية)، فضلاً عن أنّ التقسيم الفعلي الكوفي الذي اشتمل على الماضي والمضارع والدائم، الذي استعار منه **المخزومي** مصطلح الدائم وجعله حقلاً زمنياً برأسه، مردود من جهتين، الأولى، أنه لا يعبر عن حقيقة من حقائق العربية. والثانية، أنه مصطلح غير زمني، فقد انطوت خاناته على المستقبل والماضي واللازمية<sup>(27)</sup>، وعلى الرغم من الدقة المنهجية التي تسم هذا الرأي، إلا أنّ ما بدا لنا فيه، الخلل التصنيفي الذي يتضاعف معه اضطراب التصور النظري العام، ما فات الباحث أن المدلول الزمني يتوارى حيناً خلف المفهوم النحوي وكيفية تصنيفه، ناهيك عن عدم امتثال و بيان الفروق الدقيقة بين الزمن التي وسم بها الحاضر وبين ما اصطلح عليه ب(الحالة الفعلية) فكلاهما يُعبر عنهما بنظام صيغي محدد، غاية الأمر أن **المخزومي** حينما تناول موضوعه الزمن تناولها ونصب عينيه ارتكاز الحمولات الزمنية على معنى مرتبط بها، وإلا ما فائدة وضع الجدول الذي نوه به الباحث إذا لم يكن وكد **المخزومي** الوقوف على المعاني الدقيقة الثابتة خلف النظام الزمني والجهي في العربية، وينبغي أن نتذكر أن المعنى المتوخى من ارتباط اللغة بالزمن أخذ الرصيد الأكبر من المناقشات المفعممة بالتساؤل عند المتقدمين، فحين ناقش النحاة العرب مفهوم الزمان الذي يقتضيه مُتصوّر الفعل ولا يستلزمه مُتصوّر الاسم ((مزجوا بين معطيات لغوية وأخرى منطقية حول هذا المفهوم، وربما تأثروا وهم يثيرون المسألة، بمناقشات المناطقة والمتكلمين، غير أن نقاشهم لمسألة الزمن الفعلي قد أفضى إلى تأسيسه على معطيات نحوية صرف))<sup>(28)</sup>.

-3-

تبدو إشكالية المنهج المتبع من لدن **المخزومي** في كتابة، نقطة الارتكاز الأبرز التي توكل عليها **خليل** في نقده **المخزومي**، فبعد كلامه المطول عن صنيعة، يحدد **حلمي خليل** المبادئ التي تحدد المنهج الذي اتبعه **المخزومي** ويُعقب عليها بالقول أنها مبادئ تتصل في كثير من جوانبها بالدراسة الوصفية للغة، بل هي من أهم مبادئ الوصفية وأبعدها أثراً في توجيه دراسة اللغة حديثاً. وبناءً على هذه المبادئ، يحكم على التراث اللغوي العربي ودراسة اللغة العربية قديماً بأنها ((تُدرس إلى اليوم على تلك الأسس التي اجتهد القدماء في بنائها وفي مقدمتهم **الغراهيدي** و**الفراء**، ولم يُضف إليها جديد سوى مناقشات مدرسية لا يُستفاد منها في المباحث اللغوية الجديدة))<sup>(29)</sup> ومع ذلك فهو لا يقبل بالمفهوم الشامل للنحو، كما كان عند **الخليل** و**الفراء**، ويرى أن ما جاء به **الخليل** (ت 175هـ) و**الفراء** (ت 207هـ) ليس من النحو الخالص، وإنما كان درساً شاملاً لفروع الدراسة النحوية واللغوية، وكذلك لم يكن كتاب **سيبويه** عنده كتاباً في النحو الخالص، ولكنه كان يتناول بالدرس مسائل لغوية وصرافية فضلاً عن مسائل النحو، غير أنه يعود مرة أخرى إلى فكرة الشمول التي رفضها من قبل، ويرى لها أهمية بالغة في دراسة اللغة بعامة والعربية خاصة يقول ((إن موضوعات العربية مختلفة بعضها يعتمد على بعض، فالدراسة الصوتية والدراسة الصرفية، والدراسة المعجمية والدراسة النحوية كلها موضوعات لغوية تهدف إلى ناحية تطبيقية تفيد منها الأجيال فيما تقرأ وفيما تقول وفيما تكتب))<sup>(30)</sup> وعلى الرغم من هذه الرؤية الواضحة للصلة بين فروع الدراسة اللغوية وعلاقتها المتشابكة، والتي تتناقض مع رفضه السابق لفكرة الدراسة اللغوية الشاملة، أقول على الرغم من ذلك، فإننا نلمح أيضاً سيطرة المعيارية والهدف التعليمي على فكر المؤلف، فهو يرى أن الهدف النهائي من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقي وحده، أي ما يترتب على هذه الدراسة من آثار تعليمية لا

علمية تظهر فائدتها في القراءة والكتابة والكلام، وهو ما أشار إليه من قبل حينما قال إن النحو دراسة وصفية تطبيقية، وليس هذا هو الهدف الأول أو الهدف الأساس من المنهج العلمي الحديث في دراسة اللغة، وإنما هذا الهدف يأتي في مرتبة تالية للوصف والتحليل، غير أن هذا الاضطراب بين الوصفية والقواعد المعيارية لا يحول دون ادراكه لمستويات التحليل اللغوي التي يحددها في ثلاثة مستويات علمية<sup>(31)</sup>.

هذا هو المفهوم النظري للمنهج العلمي الحديث بحسب **المخزومي**، وهو مفهوم إذا نظرنا إليه بصورة عامة وجدناه يقترب إلى حد ما من تصور علماء اللغة المحدثين للدراسة العلمية للغة، ولا سيما فيما يتعلق الوصفي دون الجانب التطبيقي الذي حرص **المخزومي** على أن يقرنه بالنحو دائماً، ومعنى هذا، أن مفهوم النحو عنده لا يختلف عن مفهوم القدماء، على الرغم من أن علم اللغة الحديث يفرق بينهما تفريقاً واضحاً، وهو ينتقد في الوقت نفسه هذا المفهوم الشامل عند القدماء، ويعزوه لجهل القوم بموضوع دراستهم، وأخذ **العزاوي** على **المخزومي** متأثراً **بخليل** أن المنهج الوصفي لم يسلم له فقد أخلّ بهذا المنهج في غير مظهر واحد، من ذلك أنه يفرق بين النحو بالمعنى العلمي ومفهوم النحو بالمعنى التعليمي، فضلاً عن هيمنة المعيارية والهدف التعليمي عليه، لأن **المخزومي** ((يرى أن الهدف النهائي من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقي وحده، أي ما يترتب على هذه الدراسة من آثار تعليمية))<sup>(32)</sup> وهذا التقويل لمنهج **المخزومي** لا يصح على إطلاقه، فدعوى تبني **المخزومي** للوصفية باسمها منهجاً راکزاً من مناهج اللسانيات، دعوى يشوبها كثير من الخطل، فالرجل لم يطلع على الوصفية بينائها اللساني المتكامل، بلحظ أن كتابه صدر في أواسط الستينيات وهي المدة التي لم تشهد أي حراك لساني وصفي عربي، لا على مستوى الترجمة ولا على صعيد التأليف، سوى محاولات تمهيدية للتعريف لا ترقى أن تكون مناخاً سائداً يمتد على مساحات شاسعة من التفكير اللغوي آنذاك، وعلماً ما أغرى **خليل** بتصنيف **المخزومي** لسانياً وصفياً هو كثرة تردد الوصف والوصفية فيما دونه، إلا أنه بطبيعة الظرف التاريخي الذي حكم صدور كتابه، ونظراً إلى أن تكوينه العلمي جاء عبر الجامعات العربية، على عكس اللسانيين المصريين رواد الدرس اللساني العربي الذين عن طريقهم دخلت الثقافة اللسانية بمناهجها ومفاهيمها إلى الحواضن المعرفية العربية، لم تتبلور الوصفية عنده كما هي في منابعها التأسيسية الغربية، لذا فلا ينبغي لنا أن ننساق وراء فهم **خليل** لمصطلح الوصف الموثوث في مدونة **المخزومي**، صحيح أنه استعملها أحياناً كضديد للمعيارية، لكنّه في الأعم الأغلب قصد بها الابتعاد عن الجوانب المنطقية والفلسفية وما يتناسل منها من مفاهيم وأفكار هيمنت على النحو العربي، لا الوصفية بمفهومها العلمي الدقيق، وهناك أمر آخر يبدو أنه غاب عن ذهن من وسم منهج **المخزومي** بأنه وصفي، يتمثل في كون صنيع **المخزومي** ينتزل ضمن خانة التيسير وليس ضمن الكتابات اللسانية التي تُعنى بعرض المناهج اللسانية الصرف وكيفية تطبيقها وروزها على الكتابات العربية، يعضد هذا أن **المخزومي** شفع كتابه النظري بكتاب تطبيقي يمكننا الاستدلال عن طريقه على أنه كان بصدد محاولات التيسير لا بصدد تمثيل المناهج اللسانية وكيفية روزها، أما ملاحظات **الفاسي الفهري** بشأن وصفية **المخزومي** فهي واردة في غير محلها، لأنها سلبية بانتفاء الموضوع على حد تعبير المناطقة، فهو يرقن: أن الاستدلال الموظف، وهو استدلال مستورد من المدارس اللسانية الغربية في غالب الأحيان، استدلال سطحي، يكتفي بتبني ما أتت به المدارس الوصفية الغربية من طروحات، ورفض ما يخالفه عند القدماء. فقد رفض الوصفيون اللجوء إلى التقدير والتعليل

والعالمية وغيرها من المفاهيم القديمة، بدعوى أنها تخرج البحث من شيء علمي إلى شيء (فلسفي منطقي) وأن العلم يكتفي بالوقوف عند الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى العلة والغائية، ولا شيء يسوغ هذا الحصر، يقول **المخزومي** في هذا الصدد (( وجاء سيبويه ، فأراد هو وتلاميذه من بعده تععيد هذه الدراسة ، وإحكام أصولها ، فترخصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء ، كالعامل والمعمول ، والناصب والجار ، وغيرها ، مما مهد السبيل للفلسفة الكلامية ولمنطق اليونان بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات ))<sup>(33)</sup>

وتبدو خلفية **الفهري** التوليدية سامقة في بناء مثل هذا التوصيف لعمل **المخزومي** ، وما سجّله من نقود لا يمكن تفادي أوجه القصور التي شابتها ، فحتى إن سلمنا ونزلنا محاولة **المخزومي** ضمن المنهج الوصفي ، فليس من العلمية محاكمة منهج بالآيات ومسارات منهج مغاير له ، فضلاً عن الوقوع في مزالق تصنيفية تطبع عمل صاحبها بالتداخل بين معرفة وأخرى تختلف عنها في المنطلقات ومسارات التمشي والفهم ، ويجدر أن نورد رأي أستاذنا **طارق الجنابي** بشأن المآخذ التي سُجلت على منهج **المخزومي** وتصنيفه وصيفاً يقول :ولي على هذا المآخذ ملحظان:

أ- إن المنهج (الوصفي) الذي انتهجه **المخزومي** ، هو دراسة المادة اللغوية جمعاً وتصنيفاً واستقراء بصرف النظر عمّا هو معروف عند سوسير ، ومن تبعه من أن دراسة اللغة وصفيًا يعني تحديد زمان معين ومكان معين ، يكونان مناط جمع اللغة ودراستها ، ويُطلق عليها الدراسة التزامنية ، وإلى جوار هذا المنهج يقف المنهج التعاقبي التاريخي ، وقد يقع بينهما التقاء أو تداخل.

ب- ولعلّ الحافز الأقوى لأصحاب محاولات التيسير هو تبديد البرم من إعضال قواعد النحو العربي ، وتحوله إلى صناعة فيها الكثير من التعمّل والتّمّل ، حتى صار أحياناً أحاجي و ألغازا ، صنّف فيها غير واحد من النحويين ، ولا شك في أن غضاضة أذهان المتعلمين لا تستوعب قواعده على هذه الصورة ،<sup>(34)</sup> لذا يمكن الخلوص إلى نتيجة مفادها عدم تمّحض عمل **المخزومي** لمبادئ المنهج الوصفي بما يخرّنه من أسس ومبادئ وطرائق في روز المادة اللغوية التي يحايتها بالدرس والتمحيص.

-4-

شغلت قضية أقسام الكلام أذهان الباحثين قديماً وحديثاً ، وتعددت الرؤى المسجلة حولها ، فبين رؤية لغوية صرف إلى تداخل بين ما هو لغوي ومنطقي ، وصولاً إلى توالج المداليل الوجودية في رسم القسمة التي تروّز الكلام ، مجمل هذه الأمور وما ينتاسل من أرومتها أخضعت أقسام الكلام لاشتراطات محددة ، ومبدأ التقسيم مهم بالنسبة إلى النحاة ، لأن بواسطته يحددون الوحدات اللسانية التي يعتمدون عليها في اجراءاتهم العملية وتحليلاتهم الوظيفية . فعلمهم قائم على التصنيف والتفسير وسبر مناويل التقسيمات (( وهذا التصنيف يدفعهم إلى ضبط جداول خاصة بكل قسم من الأقسام... هذا مما يجعل عملهم يصطبغ بصبغة العلمية والموضوعية ، وقائم على تحليل منهجي دقيق ))<sup>(35)</sup> ، ويمكن إرجاع أقوال المحدثين بأسس تبويب الكلم في اللسان العربي إلى مواقف ثلاث:

1. موقف أول يدعو إلى اعتماد المعنى لا اللفظ.

2. موقف ثان يدعو إلى اعتماد اللفظ أو ما سمّاه الخصائص الشكلية.
3. موقف ثالث يدعو إلى الجمع بين اللفظ والمعنى أو ما سمّاه المعنى والمبنى.

يجسد موقف **ابراهيم مصطفى ومهدي المخزومي** الموقف الأول، وأكثر ما يجلي موقفهما دعوتهما إلى تبويب ما سميها (الأدوات) حسبما تفيد من معنى لا حسب عملها الإعرابي. وأن أردنا تحصيل معنى دقيق له على وفق الفرضيات العامة المتعلقة ببنية اللغة التي تعتمدها، قلنا إن هذا الموقف يدعو إلى بناء تبويب أقسام الكلم على وفق مادة المضمون والمعنى، من تجربة حدسية تتشكل تشكلاً تخالف مخايلة وصياغته من لسان إلى آخر حسب غربال بنية المضمون. ولما كان عدم الوعي ببنية المضمون وبصفة عامة بالوظيفة السيميائية، من أهم الأسباب العلمية التي تفسر أخطاء الأوربيين القدماء، صارت الدعوة إلى إقامتها على أساس مادة المضمون قولاً غير مقبول بحسب تأويلنا، ولعلّ عدم اطلاع صاحب إحياء النحو وتلميذه على علم اللسانيات بحسب ما أسلفنا يفسر نكدهما للتراث بالاعتماد على فرضيات لا تقبلها النظرية اللسانية<sup>(36)</sup>، غير أن مثل هذا النقد لا يتسق مع الأسس الأبيستمولوجية عند **المخزومي**، فالرجل ما أنفك يجاهر بدعوته إلى ربط علم المعاني بالنحو، محاولاً تشييد طروحاته ومنها أقسام الكلام على وفق هذا المنظور، ومن هنا، لا نعلم وجهاً لما سجّله المجذوب عليه من اعتماده تبويب الأدوات بحسب معناها لا بحسب عملها، مع ضميمة أمر آخر فات **المجذوب**، وهو تبرم **المخزومي** من نظريه العامل وظيفه منها، وتشبيده المستمر لأنظمة لا ترتبط بالعامل وما يتناسل من ضفيرته .

ولما أريد لمحاولة **المخزومي** أن تكون شاملة، ولاسيما فيما يتصل بالكليات، قدّم محاولة لتقسيم الكلام، وهي عنده أربعة تتمثل في الاسم والفعل، والأداة والكناية. والاسم عنده هو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بالزمان، أمّا الفعل فهو ما دلّ على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة، أمّا الأداة فهي ما لا تدل على معنى إلا في أثناء الجملة. أما الكناية فتتمثل في الضمائر والاسماء الموصولة وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وغيرها، ويمكن تلخيص الانتقادات الموجهة لقسمة الأستاذ **المخزومي** على النحو الآتي:

1. لم يوضح الأستاذ **المخزومي** الأسس التي روعيت أو ينبغي أن تُراعى في التقسيم وهذه مسألة مهمة، بل اكتفى بذكر بعض علامات الاسم والفعل الشكلية، ولم يتعرض لذكر علامات الأداة.
2. لم يحدد طوائف الكلمات التي تندرج تحت مفهوم الاسم، بينما تحدّث بإسهابٍ عن الفعل وأقسامه ودلالته الزمنية متأثراً في المذهب الكوفي الذي ساقه إلى طائفة من الكلمات لها سمات شكلية ووظيفية تنفرد بها الأسماء والأفعال.
3. كان الأولى أن يفرّد الضمائر والموصولات والإشارات بقسم خاص عنوانه (الضمير) ويكتفي بذكر الكلمات المُستفهم بها، والمشروط بها تحت عنوان الأداة، غير أن الأدوات لا يصحُّ أن تندرج تحت معانيها كما فعل، فالأدوات جميعها تدلّ على معنى وظيفي عام هو التعليق ثم يكون لكل طائفة منها وظيفة خاصة بها كالاستفهام والشرط.
4. في كتابه (مدرسه الكوفة) سمّى **المخزومي** الأشارات والموصولات أسماء وذلك تحت عنوان (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة) ثم اعتبرها من الكنایات في كتاب آخر.

5. لم يتطرق **المخزومي** في تقسيمه للكلم إلى كثير من الكلمات التي تتداولها اللغة ،ومن ثم، فلم تتمكن من معرفة رأيه فيها، فما موقع صيغ المدح والذم والتعجب ،وما يُسمّى عند النحاة بأسماء الأفعال ،وكان وأخواتها مثلاً بين أقسام الكلم؟ كان على **المخزومي** وقد قدّم آراءه في تقسيم الكلم ألا يغفل (الخالفة) وما يندرج تحت عنوانها من كلمات ،والمعلوم أن ذكرها وردّ على لسان بعض أئمة المذهب الكوفي الذي تأثر كثيراً في آرائه<sup>(37)</sup> ،ويمكن دمج هذه الانتقادات تحت مسمى واحد هو غياب الأسس التي استند إليها الأستاذ في تقسيمه، وتداخلها في بعض الأحيان ،وعلى الرغم من وجهة بعض ما ذكر بشأن محاولته فإننا ينبغي أن نذكر ما دونه المخزومي في موضع آخر فيما يتصل بقضية أقسام الكلام ففي معرض حديثه عن قسمه **سيبويه** يصف عمل شيخ النحاة بأنه كان مدركاً للفرق ما بين طبيعة الدرس النحوي وطبيعة الدراسات الكلامية أو المنطقية أو الأصولية ،فلم يحاول أن يحدّد أقسام الكلمة الثلاثة بحدود جامعة مانعة ،فقد عرّف الاسم بأن مثل له، فقال (( فيقال فلامس :رجل وفرس وحائط)) وعرّف الفعل بخاصته فقال ( وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى ،ولما يكون ولم يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))<sup>(38)</sup> أما تفضيل بعض التسميات على أخرى مثل (الكنيات) فيمكن تحليلها بما ذكره أحد الباحثين ((ويساعد ما اختاره لها من تسمية أن الكوفيين قديماً كانوا يسمون الضمائر بالكنيات، وبعض البصريين يقول إنها نوع من المكنيات ،كما أن بعض الأصوليين القدماء جعل عنوان فصوله: (الكناية بالضمير) كذلك فإن الرضي في باب (الكنيات) عدّ منها أسماء الاستفهام وأسماء الشرط كلها))<sup>(39)</sup>، ويرى **المجذوب** أن القسم الذي أطلق عليه **المخزومي** تسمية (الكنيات) يبدو مماثلاً أو نظيراً لما سمّاه إبراهيم أنيس ب(الضمير) ويرى أيضاً أن الطريف عنده في القسم الخاص ب(الفعل) إحيائه لرأي الكوفة في أقسام الفعل في العربية ،فجعله ثلاثة أقسام<sup>(40)</sup> ، والحق أن **المخزومي** لم يعد الأدوات ضمن الكنيات ،وإنما جعل بعض معاني الأدوات وهي الاستفهام والشرط مشتركة بين الأدوات والكنيات ،حيث تدلّ الأدوات عليهما أصالة وتُحمل الكنيات على الأدوات في الدلالة عليهما ،غير أن هذا التسويغ لا يقلل من التداخل الحاصل بين التصنيف ضمن الخانة العاملة والتصنيف الواقع تحت ضغط المعنى و ما يتفرغ منه، فما لا شك فيه أن توحي مقاييس تصنيفية متمازجة يبرر رفضها في تقسيم الكلم و((ينبغي في هذا السياق التحري والتثبت من القول بعدم التناسق واستعمال مقاييس كثيرة في وقت واحد ))<sup>(41)</sup>.

وطبيعة الأنساق المضمرة لتقسيمات **المخزومي** أوضح الرجل جُلّها في المباني التي رافقت طبيعة التقسيم الذي قدمه ،ورغم افتقارها إلى المساطر التصنيفية البحتة التي تتوق إليها معظم الدراسات التي تناولت هذه المسألة ،إلا أن ما يشفع للمخزومي هو صعوبة وضع مثل هذه المساطر وروز ما يُقدّم من أفكار و رؤى من طريقها. ويبدو أن التقصي في وضع أسس قارة ذات طبيعة استمدادية لما يطلق عليه الوقائع اللغوية أمراً بالغ التعقيد، لذا ،نتفق مع الرأي القائل ((بعدم كفاية حدود أقسام الكلام سببه أن القسم الواحد منها يعرف بجملة من الخصائص الشكلية والمعنوية والوظيفية ،ولا تكفي خاصية منها لتعيين صنف الوحدات اللغوية ))<sup>(42)</sup> فالذي يلفت النظر في قسمة **المخزومي** تنوع الأقسام الراجعة إلى الاسم والحرفية وما تقع فيه من مواضع تركيبية في بنية الجملة التامة ،فمن الكنيات المذكورة ما يوضح الاسم ويفسره كالضمائر واسماء الإشارة ،ومنها ما لا يستعمل إلا بصلته وما يحتاج إليه كالموصول المفتقر

الى صلته واسماء الاستفهام الداخلة على الجمل .وعلى المصنف أن يميز بين تلك الأنواع من التعلق النحوي الخاص بكل قسم من أقسام الكلام حتى يمكن جمع المؤلف في السمات الشكلية والأحكام الإعرابية في صنف واحد ، وهو ما يفضي إلى بيان أسس موحدة تُفرّق بين الاسماء والأفعال والحروف (43).

أما دعوى إهمال المخزومي لطائفة من المفردات في تقسيمه ،فمسألة فيها شيء من الصحة ،إلا أن المخزومي بَوَّب تقسيمه على المباني الكلية ولم يعر اهتماماً للجزئيات ،ويبدو أن الساقى واقع تحت ضغط التقسيم السباعي الذي قدمه أستاذه **حسان** وكانت تفوهاتة النقدية متكأة على القيمة المعرفية التي قدمها **تمام حسان**، ولم يرغب عن المخزومي بأن (( النحاة وواعين بأن تقسيم الكلام وتحليله يعدّ مصدراً من مصادر الاصطلاحات الموضوعية لأصناف من المفاهيم الآلية في معنى استعمالها آلة ،فهم رتبوا من الألفاظ ما يدلّ على نتيجة التحليل والتنظيم)) (44).

وما دمننا بصدد تقسيمات **المخزومي** وما جابهته من انتقادات ينبغي أن نذكر هنا رأيه في عدم عدّ فعل الأمر قسيماً للماضي والمضارع من قبيل بعض النحاة ،رغم أنه مسبوق بمثل هذا الرأي ،فهو يذهب إلى أن بناء (افعل) ليس بفعل كما يفهم من هذه الكلمة ،لأن الفعل لا بد وأن يتميز بشيئين أحدهما متفرع عن الآخر:

1. أن يُبنى على المسند إليه ويُحمل عليه.

2. أنه مقترن بالدلالة على الزمان.

وبناء (أفعل) خلو من هاتين المميزتين لأنه لا يشير إلى تلبس الفاعل بالفعل في حال بل كل ما يشير إليه هو طلب الفعل من المواجه بالطلب ،ومن هنا لا تكون له دلالة على الزمان أيضاً، إذ ليس هناك من فعل لكي يكون تلبس الفاعل به واقعا في أحد الأزمنة(45)، غير أن رأيه لم يسلم من النقد ،فيذهب **الصدر** إلى بطلان دعوى المخزومي في ضوء تحليل مدلول الأفعال ،لأن دلالة الفعل على تلبس فاعله به لا يُقصد منها الدلالة على وقوع ذلك خارجاً، بل المقصود أن الفعل والحدث : يُلاحظ في نفسه فيكون اسماً ،وأخرى :تُلاحظ نسبته إلى شخص بنحو النسبة الناقصة أو التامة –على الفرضيتين المتقدمتين- ومن الواضح أن هذا محفوظ في فعل الأمر أيضاً لأنه يدل على أن المطلوب صدور الفعل من المأمور فقد لوحظت نسبة الفعل-الحدث-إلى الفاعل أيضاً ،لكنه لم يلحظ ذلك في وعاء التحقق والإخبار بل في وعاء الطلب والارسال ،وهذا الاختلاف لا يُمتثل فارقاً فيما هو مدلول الفعل بل في مدلول الجملة وكون النسبة التامة فيها إخبارية أو إنشائية(46) ،وقد وافق **المخزومي** رأي **الصدر** عند اطلاعه عليه بحسب ما ذكره **جمال الدين** في البحث النحوي.

وينتقد **السامرائي** رأي **المخزومي** القائل بأن الجملة العربية كانت تتضمن في استعمالها القديمة لفظ الإسناد مُعبّراً عنه بفعل الكينونة ،ولكنّه انقرض في الاستعمال الشائع ،وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يسوقها النحاة دليلاً على زيادة (كان) ،ومن هذه الأمثلة قول الشاعر :

إذا تهب شمالاً بليل

أنت تكون ماجد نبيل



ومذهب السامرائي أنه ((من الصعب الاطمئنان إلى تراكيب زيادة (كان) فهي تراكيب ضعيفة اصطنعها النحويون أمثلة ولم يستقروها في كلام صحيح فصيح))<sup>(47)</sup> غير أن السامرائي لا يسوق سوى جزء من افتراض المخزومي، فهذا الأخير يقول إنها ((تُستعمل في هذا السياق مُفرغة من الدلالة على الحدث أو الوجود، ولا تدل حينئذٍ إلا على الزمان، وذلك في المواضع التي قالوا (القدماء) إنها زائدة فيها))<sup>(48)</sup>، والسؤال الذي ينبغي وضعه على المخزومي هو الآتي: هل يقتصرُ تعبير (كان) عن الزمن على السياقات المسماة زائدة، أم إن ذلك يسري على الاستعمالات التي تردُ فيها ناقصة؟ وما الفرق بين الاستعمال الزائد والاستعمال الناقص؟ تجلي (كان واخواتها) خصائص دلالية وجهية متباينة أحيانا، غير أنها تشترك في الخصائص الموضوعية، وفي بعض الخصائص الانتقائية، فمن الناحية الدلالية و/أو الجهمية، تُعبّر (أمسى) و (أضحى) مثلاً عن التغير والسيرورة، وبذلك تصفُ بداية الحدث الذي تدخل عليه، أما من الناحية الانتقائية، فهذه الأفعال تنتقي حدثاً، غير أن هناك فروقاً بينها في زمن الحدث المُنتقى، وفي جهته<sup>(49)</sup>.

ويرى العزاوي في الشاهد ذاته أن النحويين قد ((خلطوا مستويات الأداء فجمعوا إلى اللغة الأدبية المشتركة التي كان عليهم أن يقصروا دراستهم عليها، لغات القبائل المحلية التي كان أفرادها يتبادلونها))<sup>(50)</sup> مشيراً إلى أن (كان) أستخدمت في مرحلة غابرة من تاريخ العرب لتحقيق الإسناد بين طرفيه، وهما المُسند إليه والمُسند، مستشهداً بالشاهد الذي أوردناه، رافضاً لإنكار المخزومي قول النحويين بزيادتها، لأنها لم تقع موقع الفعل الناقص، ولم يقع العزاوي بهذا القول لأن المخزومي -بحسب العزاوي- قد خلط المراحل اللغوية، ولم يقتصر على مرحلة معينة كما هو الشأن بالدرس الوصفي، وانتقاله من اللغة المشتركة إلى اللغة (المحلية)، ودعوى استنادنا العزاوي بشأن النحو التاريخي أقرب إلى الفرضية منها إلى النظرية، فهي تبقى في نطاق المقولات التفسيرية الهادفة إلى إيجاد نوع من الملائمة بين المرويّات ذات الصلة بالتقنين النحوي والمناخات التي لا تتكيف مع هذه المرويّات.

-5-

تنبؤ اسمُ الفاعل مكانةً خاصةً في نموذج المخزومي، عاداً إياه أقرب إلى الفعل، ورغم أنه مسبوق بهذا الرأي من قبل النحاة الأوائل، فقد لاحظ النحاة أن اسم الفاعل أقوى المشتقات المؤهلة لأن تقوم مقام الفعل، ويعبرون عن هذه الفكرة بطرقٍ مختلفة، فهو في معنى الفاعل، ويجري مجراه، ويعمل عمله على حدّ تعبير ابن يعيش (ه) ويرى بعض النحاة أن اسم الفاعل يقوم مقام الفعل لمشابهته إياه<sup>(51)</sup>، إلا أن السؤال المنهجي يبرزُ في إقامة الصلة بينه وبين الفعل، وأياً يكن الأمر، فإن أهمية ما طرحه المخزومي لا يكمن في إعادة ما مُدوّن من قبل، بل في إتاحتها لقراءة مختلفة ذات نسق استنطاعي غير منبئة عما سبقها من أصول، فهو يرى أن البناء من حقه لأنه فعل، ((إلا أن بناءه يختلف عن بناء الماضي والمضارع، فهو يشبه الاسماء من حيث اقترانه بالألف واللام التي لا تختلف في اللفظ عن أداة التعريف في الاسماء وإن اختلفت عنها في المعنى، وهو ملحق بالتنوينية التي لا تختلف عن تنوينية الاسماء النكرات، وإن اختلفت عنها في الدلالة لأن تنوينية الاسماء علم التكبير وتنوينية علم لزمان معين هو المستقبل))<sup>(52)</sup> غير أن رأي المخزومي واجه نقداً حاداً من قبل السامرائي الذي يرى أن قراءة هذه المادة التي

عرضها الاستاذ المخزومي نجد انفسنا إزاء كلام لنحوي في هذا العصر يأخذ نفسه بالمنهج القديم من حيث المسائل الجوهرية وكأنه ليس في هذا العصر ، وكأنه انساق في هذا العلم النحوي القديم ، أو أنه أحبّ هذا النهج الكوفي متمثلاً في الفراء فنسي ما كرره غير مرة من أن مهمة النحوي الوصف ليس غير ، إذ ليس من مهمة النحوي التعليل والتأويل . ولم ينسرح المؤلف في هذا التيار كما قلت إلا ليوافق الفراء في ذهابه أن (فاعل) فعل دائم . والقول بفعلية (فاعل) صحيح ولا يُشترط ذلك التمسك الحرفي بأقوال الفراء ، وليس هو تقليداً له، وكان على الاستاذ المخزومي إلا ينساق فيأخذ بأقوال الفراء في فعلية هذه المادة وهي مسألة ظاهرة وقد يفتن لها كل باحث حديث حتى وإن كان غير عارف بالفراء وما ذهب إليه<sup>(53)</sup>، ولم يقتصر النقد على استجلاب المخزومي لآراء نحوية تاريخية لتعضيد رأيه ، بل اتسع ليشمل العدة الاصطلاحية التي تبنها المخزومي ، يقول السامرائي : ومن هنا فلا نعلم وجهها لالتزام السيد المخزومي ب(دائم) وأغلب الظن أن هذه التسمية لا تختلف كثيراً عن ((ماض)) و (مضارع) إذ إن كثيراً من (فعل) و(يفعل) لا يدل على المضي أو الحال أو الاستقبال إلا بقرائن زائدة على هذه الابنية تزداد في الجملة فتصرف الفعل إلى زمان ما ، ويأخذ الساقى على المخزومي متابعتة للكوفيين في عدّ صيغة (فاعل) فعلاً دائماً فيرقن :والذي يبدو لي أن تسمية الكوفيين هذه المادة بالفعل الدائم واتباع المخزومي لهم في اعتبارها فعلاً لم تكن ناتجة عن تقدير سليم في وضع الأسس الصحيحة لتقسيم الكلم على واقع لغوي وصفي دقيق يعتمد الظواهر الشكلية وأهمها العلامات أساساً لتمييز الفعل من غيره<sup>(54)</sup> .

ويرى المهيري أن المخزومي قد نحا هذا النحو بدعوته إلى اعتبار الجمل التي جاء المسند فيها اسم فاعل أو اسم مفعول جملاً فعلية وأيده بدليل أن اسم الفاعل هو في الحقيقة فعل دائم كما سماه الكوفيون . ويعقب على تصورات المخزومي بأنه وإن كان لا يرفضها رفضاً باتاً، إلا أنها بحاجة إلى مزيد من الدرس والتمحيص وإلى تقدير كل النتائج التي تترتب عليها والتثبت من إمكانية ملاءمتها لكل الحالات ، ولا يتسنى ذلك إلا بإحصاء كل الاستعمالات والإحاطة بكل إمكانيات هذا النوع من التركيب<sup>(55)</sup>، وكلام المخزومي يقترب كثيراً من التصورات اللسانية المرقونة بشأن اسم الفاعل، وقد عبّرت بعض اللسانيات عن هذه الفكرة بدقة، فالفهري يرى أن خصائص اسم الفاعل الداخلية هي خصائص الفعل، وأن ((بنية الداخلية هي بنية فعلية تامة))<sup>(56)</sup>، فالتلازم في الوسم التصريفي والإعرابي بين الفعل والاسم المتصل بالفعل الواقع موقعه في الكلام في المستوى المعجم لدليل في تقديرنا على أن بنية مجردة واحده تسيطر على الفعل وعلى الاسم الواقع موقعه، إلا أنهما على المستوى اللفظي يوسمان كل بالعلامة التي تناسب القسم الذي ينتمي إليه وقد تتفق العلامتان وقد تختلفان فهذا من أمر اللفظ أما المعنى فواحد، ((ولعلّ هذه البنية المجردة التي يتكون منها الفعل والاسم المهيأ للوقوع موقعه هي التي تفسر ، هذا الاسم لا يكتفي بالوقوع موقع الفعل بل يعمل عمله))<sup>(57)</sup> هذا المبدأ يمكّننا من فهم الخلفية المُفسّرة لضابط الاعتماد في النظرية النحوية العربية . فاسم الفاعل (فعل في صورة اسم) على حدّ تعبير ابن يعيش (643هـ) ، فهو بنية خرجت من حيز الفعلية واتجهت إلى حيز الاسمية فخرت قدرتها على الاستقلال بالفاعل لتكوين كلام أي مُسند ومُسند إليه ، والعمل الإعرابي وآثاره من أهم ما يُقرّب بنية اسم الفاعل من الفعل ، فيصلح كالفعل من حيث اقتضاؤه للمعمولات وقدرته على تضمّن الضمير وتصرفه في معمولاته تقدماً وتأخيراً ، ومهما شابه اسم

الفاعل في العمل فإنه يبقى دونه لأنه محتاج إلى الاعتماد خلافاً للفعل، بهذا التصور، يمكن أن نستنتج أن المعنى المركب في اسم الفاعل ليس معطى وإنما هو (وظيفة) تساهم في فهم قوانين اللفظة بجميع خصائصها، وإن العلاقة بين الإعراب والدلالة تطرح باستمرار إشكالاً لوجود علاقة متينة بين دلالات اللفظ وتوزعها في الجملة ولهذا السبب يصعب الفصل بين ما هو من مجال المعنى وما هو من مجال الإعراب بشكل واضح نهائي. (58)

-6-

ذهبت بعض الدراسات إلى أن النفي في العربية نوعان: مفرد ومركب، يقول برجشترآسر ((إن أصل النفي في اللغة العربية أن يكون ب(لا) و(ما) وإن العربية قد اشتقت من (لا) أدوات منها (ليس) و(لن) و(لم) و(لن) مركبة من (لا) و(أن)) (59) ويتبنى المخزومي مذهب برجشترآسر مضيفا اجتهادات خاصة. يقول: ف(لم) إذن هي (لا) و(ما) الزائدة، ثم حذفت الألف من (لا) وألزقت اللام بالميم فصارت (لما) ثم حذفت ألف (ما) لتطرفها فصارت (لم) وترددت في الاستعمال كثيرا فصارت كأنها كلمة واحدة وكأنها أداة مفردة لا تركيب فيها، وهذا في أكبر الظن- هو ما دعا الفراء إلى أن يزعم أن أصل (لم) و(لن): لا ثم أبدلت ألفها ميماً فصارت (لم) ونوناً فصارت (لن)، ولا يقف المخزومي عند هذا الحد، بل إنه يربط كل هذا بالتوزيع الدلالي. يقول ((وكانت العربية قد التجأت إلى هذا الحد -فيما نظن- لما أرادت التفريق بين دالتين: أحدهما الدلالة على وقوع الحدث في الماضي المنقطع، وهو ما كان مستفادا من قولهم (لم يفعل)، وثانيتها الدلالة على وقوع الحدث في الماضي المتصل بالحاضر، وهو ما يستفاد من قولهم (لما يفعل)) (60)، ويرى بعض الباحثين بوجود تكلف في هذا التوجيه، وإن كان ينطلق من فكرة مهمة، وهي عدم تجانس ما تُعبر عنه هذه الأدوات. وأول سؤال يُطرح على هذا التصور هو: لماذا تختار اللغة العربية طريق الحشو في هذا التركيب؟ لماذا تختار اللغة العربية أن تُركب بين (مفردتين) لهما نفس المعنى مستقلتين؟ ومن مظاهر تكلف هذا المذهب أنه يستعمل الإبدال من دون أن يسائل معطياته، هل تسمح بهذا النوع من الإبدال أم لا؟ والمخزومي هنا لا يجتهد إلا في إطار ما يثبت العلاقة الصوتية بين أدوات النفي، في حين إن ما يلزم الانتباه إليه هو الحمولة الزمنية للنفي. إنه لا ينشغل بأسئلة جوهرية، من قبيل: هل يعبر النفي عن الزمن؟ هل يحمل في ذاته؟ وهل يعكس تنوع أدواته تنوعا زمنيا ما؟ وكيف يمكن الاستدلال على ذلك؟ وهل يمكن نسخ (نظريته الاشتقاقية) على تنوع التعبير الزمني؟ سنلاحظ أن هذه الأسئلة مهمة، سواء أخذنا بفكرة أفراد النفي وتركيبه أم لم نأخذ بها. ومن الواضح أن هذه الأدوات تشترك في بعض الخصائص الزمنية والوجهية، وتتمايز عن بعضها بخصائص أخرى. فإذا كانت (لم) و(لن) تختصان بالدخول على (يفعل) وكانت (لن يفعل) نفيًا ل (قد فعل) فإن النفي بواسطة (لم) و(لن) نفي يتضمن الوجه، وهذا واضح بالمقابلة بين الشكل المثبت والشكل المنفي، إذ يتضمن الشكل المثبت وجها. فلماذا تقابل (لن) في النفي (سوف) في الإثبات مثلا؟ (61) ومثل هذا الانتقاد يتموضع في محله، صحيح أن المخزومي حاول وضع خانات محددة لأدوات النفي وبيان أوجه التداخل والتخارج بينها، إلا أن رغبته في حصر أكبر قدر ممكن منها ضمن مجال بعينه أوقعته في منزلق الافتراض غير مستند إلى دليل بيّن، بل هو أقرب إلى التخمين وطرح تصورات افتراضية من دون تعضيدها بما يدعها.

يستعرض السامرائي رأي المخزومي في الأمثال المنصوبة في باب التحذير نحو: إياك والكذب وما يشبه ذلك، إذ يوجّه المقام في هذه المواضع على النصب، لأنها داخلة في سياق طلب، غير محمولة على إسنادٍ وعلى إضافة، وإنما تقول مثل هذا حين ترى رجلاً يهيمّ بالقيام بعمل ما، وتدرك أن فيما يقدم عليه خطر، تريد أن تنبئه إلى ما يواجهه، وتحذّره منه، في أقصر لفظٍ، وأوجز عبارة، فلا ترى لزاماً عليك أن تذكرَ فعلاً بعينه، بل لا تجد فرصة أن تذكرَ فعلاً بعينه، فيضمر الفعل اكتفاءً بقرائن الخطاب، والملابسات المحيطة بالقول، ويعلّق عليها بالقول إن هذا التفسير وهذا الإيضاح شيء قريب من الخيال والتصور، ذلك أن المتكلم يرى رجلاً يهيمّ بالقيام بعمل فيدرك الخطر فيخطر له أن ينبئه بأقصر لفظٍ وأوجز عبارة، فلا حاجة إلى فعل في هذه الحالة لأنه لا يجد فرصة تكفي أن يذكر الفعل ... أما الذهاب إلى أمثال التفسيرات التي جاء بها الاستاذ المخزومي فأمر يأباه منهج جديد لا يكتفي بوصف العلاقات بين كلمات في الجملة. كما أنه ليس من العلم في شيء أن نتبع تفسيرات الخليل الفراهيدي الذي كان له منهجه في عصر بُعد عن عصرنا بمراحل طويلة<sup>(62)</sup>، غير أن استاذنا (أبو جناح) يوجه رأي المخزومي توجيهها مختلفاً عما رآه السامرائي، فيثاقف رأيه عبر المعايير الأدبية، التي وسمت فكر المخزومي، معبراً عنها بقوله: ثمة قضية أخرى من قضايا التحليل الاسلوبي شغلت حيزاً واضحاً في الفكر النحوي عند المخزومي، وهي قضية إضمار الفعل في جملة من التعبيرات التي تتردد في كلام العرب ومحاوراتهم في القديم والحديث. وهو يسمى هذه الظاهرة (إضمار الفعل) لا حذف الفعل، لأنه يرى أن الفعل لم يكن موجوداً فيها ثم حذف، بل يرى أنهم استغنوا عنه أصلاً، ولا مسوغ لتقديره واقتراض تأثيره في الجملة، وما يترتب على ذلك من تفسيرات وتأويلات قد تخلّ بالمعنى المراد وتصرفه عن مساره ووجهته المقصودة<sup>(63)</sup>، والمخزومي يعضد رأيه بفهم خاص لرأي سيبويه في نصب المنصوبات، حاملاً نصبها على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والقول بالإضمار أولى من القول بالحذف الذي أخذ به المتأخرون، ((لأن القول بالحذف اقتضى التقدير حتى صار التقدير أصلاً من أصول الدرس، أما القول بإضمار الفعل فيقوم على أساس من فهم ظروف القول وسياقه، وربما ألقى الدارس من النص على عامل بعينه، كما تعمل المتأخرون))<sup>(64)</sup>، فضلاً عن أن تفسير المخزومي هو تفسير تداولي بامتياز، عبّر عنه بالقول: (فيضمر الفعل اكتفاءً بقرائن الخطاب، والملابسات المحيطة بالقول) وهو ما يُعبّر عنه تداولياً بالافتراض المسبق أو المعرفة القبليّة، لذا، لا نرى وجهاً لما سجله السامرائي في هذا المضمّار، يقول باحث معاصر في حذف الفعل مع الإغراء والتحذير ((خصوصية البنية المنجزة في كل من الإغراء والتحذير إنما هي انعكاس لخصوصية الدلالة لكل منها، وخصوصية الدلالة لكل منها هي أن في الإغراء زيادة في معنى الأمر تتمثل في معنى الترغيب، كما أن التحذير زيادة في معنى النهي تتمثل في معنى الترهيب ... إلا أن هذه الزيادة في معنى الطلب قابلها في مستوى الانجاز نقص في اللفظ إذ أضمر الفعل والفاعل))<sup>(65)</sup>.

عرض العزاوي لمحاولة المخزومي بتفصيل واف وقال عنها إنها أوسع المحاولات وأنضجها في العصر الحديث (في حركة تجديد النحو) وله عليها ملاحظ سمّاها (هنات طفيفة) وهي :

1. اضطراب المخزومي - كما يرى- ((في مفهوم النحو، فهو حيناً يرفض المفهوم الشامل لهذا العلم، وهو مفهوم أخذ به الخليل وسيبويه والفراء، وهي الموضوعات اللغوية التي عالجها هؤلاء مختلطاً بعضها ببعض، وهي الموضوعات الصوتية والصرفية والنحوية ليعالجها

المتخصصون كلا على حده ، وهو يعود حيناً آخر إلى هذا المفهوم الشامل للنحو في كتابه (في النحو العربي-قواعد وتطبيق) فيبدأ بالموضوع الصوتي ويتبعه بالموضوع الصرفي ، قبل أن يعالج الموضوع النحوي ، وهو ما ذهب إليه خليل في نقد منهج المخزومي ، وقد غفل الباحثان عن الفصل بين دراسة العربية لدى المتخصصين من الباحثين والعلماء ومنهجيه التدريس التي تقتضي الفصل ، لتكون الدراسة أكثر عمقا وشمولا وتوسعا ، مع عدم انكار الصلة فيما بينها وفقا للمنهج التركيبي الذي يبدأ بالوحدات الصغرى (الاصوات) ثم الألفاظ والأبنية ، فالجمل باعتبارها قائمة على النظام التركيبي اللغوي صورة ودلالة وهي في النهاية حاملة للفكر ، ولقد ضاق المخزومي كما ضاق غيره ذرعا بتقديم قواعد النحو العربي بحسب مناهج متداخلة ، أو غير تربوية ، مع غلبة التعليقات والتخرجات التي لا تُنمّي السليقة ، ولا تُقرب بين اللغة وأبنائها ، وما قدّمه المخزومي ينتمي إلى القدماء والمحدثين معاً ، لأن رؤيته للتيسير أنه (( عرض جديد لموضوعات النحو يبسر للناشئين أخذها واستيعابها ، وتمثلها ، ولن يكون التيسير وافيًا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته ))<sup>(66)</sup> وتطبيقاً لمثل هذه التوجه حاول المخزومي ضمن إيسار محاولته للتيسير إرجاع مدلول الإضافة مع مفاد حروف الجر أحدهما إلى الآخر مدعيًا : أن حرف الجر يقوم بدور الوسيط لتسهيل الإضافة حيث لا يمكن الإضافة المباشرة ففي قولنا(سافرت من البصرة) تكون البصرة مضافا إليه لكن حيث أن (سافرت) ببنائها مما لا يضاف أبدا فاستعين ب (من) لتحقيق هذه الإضافة . كما احتمل أن تكون حروف الجر قد استعمل في البداية كأسماء وأفعال دالة على معانٍ مستقلة ثم أفرغت من معناها وتحولت إلى مجرد رموز ، والتحقيق : إن إرجاع حروف الجر إلى الإضافة بالنحو المذكور غير وجيه ، فهناك فوارق واضحة بين استعمال الحروف وموارد الإضافة تتمثل فيما يأتي:

أ- أنه في كثير من الموارد نجد إمكان الإضافة المباشرة لما يدعى أن حرف الجر يقوم بأثر اضافته إلى المجرور ومع ذلك لا يمكن الاستغناء فيها عن الحرف ، كما في قولك (سفرك أطول من سفري) أو قولك (زيد قائم في الدار ) فإن كلا من (أطول) و (قائم) اسم قابل للإضافة ومع ذلك لا يصح أن نستغني في المثالين عن الحرف بإضافتهما إلى المجرور

ب- ان هذه النظرية لئن أمكن تطبيقها على مثل حرف (من) في المثال فهي لا تنطبق على أكثر حروف الجر كالکاف وحاشا ورب وغيرها .فقولنا( زيد كعمرو) لا يمكن أن يكون كاف الجر فيها من أجل إضافة ما لا قبلها إلى ما بعدها ، إذ لا يُعقل إضافة زيد إلى عمرو ، بل حرف حاشا يعطي معنى السلب والاستثناء وهو على العكس من الإضافة تماما يقتضي تخصيص الحكم بغير المجرور.

ت- من جملة الفوارق بين حروف الجر والاضافة أن الحروف يمكن استعمالها بين أطراف جزئية مشخصة فتقول مثلا(زيد في هذه الدار) ولكنّ الإضافة لا يمكن أن تكون بين طرفين مشخصين بل يُشترط في المضاف دائما أن يكون مفهوما كليا وهذا تعبير آخر عما يقوله النحاة من اشتراط أن يكون المضاف نكرة ولا يشترط ذلك فيما يتعلق به حرف الجر<sup>(67)</sup>، وتقترب هذه الرؤية لحروف الجر ضمن المعطيات اللغوية للوصف والتحليل ، ومحاولة اكتشاف خصائص البنية الشكلية للغة وربطها بالسّمات البنوية المتقاطعة معها ، مما يفرضي إلى نوع من الممارسة التفسيرية لبيان أوجه التداخل والتخارج بين البنية التكوينية ومسارات الدلالة المتوالجة معها.

## لهوامش

- 1-الشرط في القران(137)
- 2- في النحو العربي ،نقد وتوجيه(31)
- 3-ينظر :العربية وعلم اللغة النبوي 76-77
- 4- ينظر :الشرط في القران(139)
- 5- ينظر : انتظام المعرفة اللغوية (24)
- 6- الاسس المعرفية497
- 7- ينظر :العلامة الاعرابية 41،57
- 8- الجملة العربية ،دراسة لسانية(7)
- 9-في النحو العربي ،نقد وتوجيه(57)
- 10- ينظر : العلامة الاعرابية(55)
- 11-ينظر:الجملة العربية(80)
- 12- اللسانيات واللغة العربية ،ج1(22)
- 13- الجملة العربية (6)
- 14- في النحو العربي :نقد وتوجيه(47)
- 15- ينظر : قضايا نحوية(37)
- 16- ينظر :مباحث في الدليل اللفظي،ج1(274-275)
- 17-مدخل الى دراسة الجملة العربية(130)
- 18- نقد وتوجيه (146)
- 19-م ن(147)
- 20-ينظر:الزمن النحوي (82)
- 21-نقد وتوجيه(146)
- 22-التطور النحوي(57)،وينظر:الزمن الملاخ(45)
- 23-النظام الزمني والجهي (6)

- 24-الفعل زمانه وابنيته(23)
- 25-م ن (23)
- 26-اللغة العربية :معناها ومبناها الجدول رقم 1
- 27-الزمن النحوي(89)
- 28-الاسم والاسمية(48)
- 29-نقد وتوجيه (24)
- 30-م ن (27)
- 31-ينظر:العربية وعلم اللغة البنيوي(81)
- 32-في حركة تجديد النحو(175)
- 33-نقد وتوجيه (14) وينظر :تقدم اللسانيات (262)
- 34- ينظر انتظام المعرفة اللغوية (27)
- 35-الكلمة في اللسانيات (39)
- 36-ينظر :المنوال النحوي (207-208)
- 37-ينظر:اقسام الكلام العربي(103-104)
- 38-الكتاب ج1(2)
- 39- البحث النحوي (76)
- 40-ينظر المنوال النحوي (192)
- 41- دروس في اصول النظرية النحوية العربية (102)
- 42-م ن (103)
- 43-م ن (51)
- 44- ينظر :ظاهرة الاسم(38)
- 45-ينظر:نقد وتوجيه(120-121)
- 46-ينظر:مباحث الدليل اللفظي ج1(313)
- 47- الفعل زمانه وأبنيته(67)
- 48-نقد وتوجيه (183)
- 49-ينظر:دلالة الزمن في اللغة العربية (156)
- 50- في حركة تجديد النحو :176-178
- 51- ينظر :الكتاب ج1(117)،شرح المفصل ج6(68)،شرح الكافية ج2(192)

- 52- نقد وتوجيه (139)
- 53-ينظر:الفعل زمانه وابنيته 40-41
- 54- ينظر :أقسام الكلام (133)
- 55-ينظر:نظرات في التراث اللغوي(44)
- 56-البناء الموازي (154)
- 57-الاسمية الفعلية (217)
- 58-ينظر:الاسمية الفعلية 221
- 59- التطور النحوي (119)
- 60- نقد وتوجيه (252-257)
- 61- ينظر :دلالة الزمن في اللغة العربية 144-145
- 62- ينظر :الفعل زمانه وابنيته (129)
- 63- ينظر :دراسات في نظرية النحو العربي 355
- 64- قضايا نحوية (140)
- 65- الانشاء في العربية 143
- 66- انتظام المعرفة اللغوية:29
- 67- ينظر: مباحث الدليل اللفظي ج 1(277-279)



## المصادر والمراجع:

- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة :دراسة نحوية تداولية، خالد ميلاد، منوبة ،المؤسسة العربية للنشر والتوزيع،2001م
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، مكتبة الخانجي،مصر،19م
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، د فؤاد ابو علي ،عالم الكتب الحديث، الاردن ،2011م
- الاسم والاسمية والاسماء في اللغة العربية، مقارنة نحوية عرفانية، توفيق قريرة، تونس ، 2011م
- انتظام المعرفة اللغوية، إعداد وتنسيق د مؤيد آل صوينت ،د خالد خليل، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،2013م
- البحث النحوي عند الاصوليين، مصطفى جمال الدين ،دار الرشيد بغداد،1980م
- بحوث في علم الأصول، تقارير السيد محمد باقر الصدر، تأليف محمود الهاشمي، ايران ،1996م
- البناء الموازي- نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، د عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر،المغرب،1990م
- تقدّم اللسانيات في الأقطار العربية – وقائع ندوة جهوية ،دار الغرب الاسلامي،بيروت،1991م
- الجملة العربية – دراسة لسانية، د عبد العزيز العماري ،المغرب ،2004م
- الجملة العربية في دراسات المحدثين، د حسين علي العقيلي، دار الكتب العلمية ،بيروت،2012م
- دراسات في نظرية النحو العربي و تطبيقاتها، د صاحب ابو جناح ،دار الفكر للطباعة ،الاردن،1998م
- دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات، المنصف عاشور، مركز النشر الجامعي ،تونس، 2005م
- دلالة الزمن في اللغة العربية - دراسة النسق الزمني للأفعال، عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر،المغرب،2006م
- الزمن في اللغة العربية، بنياته التركيبية والدلالية، امحمد الملاخ، الدار العربية للعلوم –ناشرون،2009م
- الزمن النحوي (بحث)مالك المطلبي، مجلة الفكر العربي المعاصر،عدد40،تموز 1986م
- الشرط في القران على نهج اللسانيات الوصفية، د عبد السلام المسدي، د محمد هادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب،ليبيا-تونس،1985م
- شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، رضي الدين الاسترآبادي، دار الكتب العلمية، بيروت ،1979م

- شرح المفصل، ابو البقاء ابن يعيش، دار الكتاب، بيروت، د ت
- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي- بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، المنصف عاشور، كلية الآداب،منوبة،تونس،2004م
- العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، د حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية،مصر،1985م
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د محمد حماسة عبد اللطيف، دار العلوم،مصر،1984م
- الفعل زمانه وأبنيته إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة،1980م
- في حركة تجديد النحو العربي و تيسيره في العصر الحديث، د نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،1995م
- في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت،صيدا
- قضايا نحوية ، مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي،2002م
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180ه) تحقيق وشرح :عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة،1988م
- الكلمة في التراث اللساني العربي، د عبد الحميد عبد الواحد، مكتبة علاء الدين صفاقس،2004م
- اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، د عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر،الرباط،1985م
- اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، مطابع الهيئة المصرية العامة،1973م
- مدخل الى دراسة الجملة العربية ،د محمود أحمد نحلة ،دار النهضة العربية، بيروت 1988م
- المنوال النحوي العربي- قراءة لسانية جديدة، د عز الدين المجذوب، دار محمد علي الحامي،1998م
- النظام الزمني والجهي في اللغة العربية- دراسة لسانية، د عبد العزيز العماري،مكناس،2010م
- نظرات في التراث اللغوي العربي ،د عبد القادر المهيري، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1993م

## **Abstract**

This study builds upon the field of linguistic criticism which stresses the thoughts adopted by Dr. Al-Makhzoumi. This criticism is based on diverse linguistic structures and backgrounds\_ some of which approach the categories made by Al-Makhzoumi himself, and the others interface with the theoretical tendencies he began his categorization accordingly.

This study stems from the establishing descriptions of the boundaries of the prevailing attempts to spread thoughts within certain fields to come up with variable environment that suits the creative values supported by the pioneer grammarians through inquiry and strictness.

# **Al-Makhzoumi and the Reaction of Perception**

**(Key words: Al-Makhzoumi, sentence, parts of speech, active participle, time)**

By

**Dr. Mu'ayyad Al Swainit**

**Dept. of Arabic/ College of Arts/**

**University of Mustansiri**

**Dr. Riyadh Abboud Al-Husseini**

**Dept. of Arabic/ College of Arts/**

**University of Mustansiriya**